GPMB
GLOBAL PREPAREDNESS MONITORING BOARD
المجلس العالمي لرصد التأهب

من عالَمَين متباعدَين

إلى عالَم متأهِّب

ملخص تنفيذي | 2021

GPMB
GLOBAL PREPAREDNESS MONITORING BOARD
المجلس العالمي لرصد التأهب

من عالَمَين متباعدَين إلى عالَم متأهِّب

ملخص تنفيذي | 2021

تصديـر

بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر 2021، بلغ عدد الذين لقوا حتفهم بسبب جائحة كوفيد-19 ما يناهز 17 مليون شخص. وفقد أكثر من 1,5 مليون طفل في جميع أنحاء العالم أحداً من الوالدين أو الجدين. وسوف يتحملون آثار هذا الفقدان طيلة حياتهم. ووراء كل حالة وفاة، هناك قصة إنسانية، وفقدان للإمكانات، وفجوة هائلة تبقى ماثلة في المجتمع الفاقد.

وقد تنبأ الكثيرون بأوجه الإخفاق في مواجهة هذا الجائحة - وهي إخفاقات تمتد جذورها على مدى تاريخ طويل من عدم المساواة والتقاعس. ويدفعنا التقدم العلمي الذي شهدته فترة تفشي هذا الجائحة، ولا سيما سرعة تطوير اللقاح، إلى الشعور بالفخر لا غير. ومع ذلك، فعلينا أن نشعر بالخجل الشديد إزاء المآسي المتعددة - اكتناز اللقاحات، والنقص الكارثي في إمدادات الأكسجين في البلدان المنخفضة الدخل، وجيل الأطفال المحرومين من التعليم، وتحطم الاقتصادات والنظم الصحية الهشة. وقد كان ينبغي لهذه الكارثة أن تجمعنا سوياً، ولكننا ظللنا، عوضاً عن ذلك، منقسمين ومشتتين ومتباعدين.

ولا ينبغي لنا أن نصاب بالدهشة لحدوث ذلك. ولكن ينبغي مع ذلك أن نشعر بالحزن والغضب، فهذه الملايين من الوفيات ليست طبيعية ولا مقبولة.

ومع الأسف، لا توجد بيّنات كثيرة تدلّ على أننا نتعلم الدروس الصحيحة من هذا الجائحة. فلا يزال الآلاف من الأشخاص يموتون كل يوم، ومع ذلك يتحدث الكثير من الناس ويتصرفون كما لو أن الجائحة أصبحت جزءاً من الماضي. وبالفعل، فقد بدأ الاهتمام ينحرف عن وجهته. وتجري الآن مناقشة الحلول، ولكن الطموح آخذ في الانحسار. وتُبطئ الانقسامات الجيوسياسية التقدم، وتجري المفاوضات خلف أبواب مغلقة دون مشاركة الجهات الأشد تأثيراً في هذا الشأن. ونحن بصدد الانتقال مرة أخرى من حالة الذعر إلى حالة من اللامبالاة والإهمال. وإذا لم نغير المسار - حتى ونحن نرى نتائج إخفاقاتنا ماثلة أمام أعيننا- فسنكون قد أهدرنا فرصة نادرة وسريعة الزوال لتنفيذ التغييرات التحويلية اللازمة.

والتغيير ممكن – وقد تحقق من قبلُ في سياقات أشدّ صعوبة. ويدلّ إنشاء منظمة الصحة العالمية قبل 75 عاماً تقريباً على أننا قادرون على إحداث تحول جريء. ولكن ذلك لن يتحقق إذا استمرت البلدان في تقديم المصلحة الذاتية والمنافسة، أو إذا افتقدت الرغبة في التضحية بالقليل من النفوذ، أو التنازل عن قدر ضئيل من السيادة، لجعل العالم أكثر أماناً للجميع.

علينا أن نرفض القيادة غير الحازمة والانقسام والتفكير الضيق، وأن نحوّل مسار النظام الإيكولوجي لحالات الطوارئ الصحية استناداً إلى رؤية جديدة لعالم مشترك ومخاطر مشتركة ومسؤوليات مشتركة. وعلينا إيجاد سبل جديدة للعمل الجماعي، داخل البلدان والقطاعات والمجتمعات المحلية وفيما بينها. وعلينا أن نُنفّذ حلولاً تزيد إلى أقصى حد من مستويات الإنصاف والتضامن والشمولية والمعاملة بالمثل، والمساءلة والشفافية، والاستدامة، والعمل، وتقلل إلى أدنى حد من مخاطر الطوارئ الصحية وآثارها على جميع البلدان، وجميع المجتمعات المحلية، وجميع الأفراد.

وفي تقرير هذا العام، ندعو إلى تجديد العقد الاجتماعي العالمي ونبيّن ستة حلول تجعل العالم أكثر أماناً. ونحن لا نقدم توصيات جديدة، بل نستند إلى عملنا السابق وعمل الهيئات الأخرى لتحديد الإجراءات التي نعتقد أنها أكثر الخطوات أهمية وأنها ستترك أعظم الأثر.

ومن السهل الاستهزاء والاعتقاد أنه لا شيء يمكن أن يتغير، وأن لا مفر من عدم المساواة والتقاعس والانقسام، وأنه لا يمكن الاستعاضة عن نماذج الماضي بطرق أفضل تتيح العمل سوياً وتعود بالنفع على الجميع، وأنه محكوم علينا إلى الأبد بتكرار دورة الهلع والإهمال هذه. ولكن يتعين علينا أن ننبذ التشاؤم، وأن نعترف بإنسانيتنا المشتركة وترابطنا المتزايد، وأن ننشئ نظاماً إيكولوجياً صحياً عالمياً يخدم الجميع. ويجب علينا سوياً الانتقال من عالمين متباعدين إلى عالم متأهب.

السيد/ الحاج آس سي
الرئيس المشارك

ملخص تنفيذي

رسائل رئيسية

كشفت جائحة كوفيد-19 النقاب عن عالم يتسم باللامساواة والانقسام وانعدام المساءلة. ويعكس النظام الإيكولوجي للطوارئ الصحية حالة هذا العالم المتصدع. وهو غير مناسب لتحقيق الغرض المنشود ويحتاج إلى إصلاحات رئيسية.

وقُدّمت مئات من توصيات الخبراء على مدى العقدين الماضيين، وأنشئت هياكل جديدة، ولكن مستوى الطموح والعمل لم يواكب الاحتياجات العالمية. ونحن نعرف ما يتعين فعله. ولكننا لا نفعل.

وقد جعلتنا الجائحة الحالية أكثر وعياً بالحاجة الماسة إلى إجراء تغيير جذري. والزخم متوفر الآن، ولكن مناقشة الآليات الجديدة للحوكمة والتمويل تدور خلف أبواب مغلقة وفي محافل محدودة. ويتطلب التحوّل الفعال اتخاذ إجراءات متسقة ومتماسكة وتعاونية.

نحن بحاجة إلى عقد اجتماعي عالمي جديد للوقاية من الطوارئ الصحية والتخفيف من حدتها. ويجب أن يشكل العقد الاجتماعي الجديد أساس النظام الإيكولوجي العالمي للطوارئ الصحية. وينبغي أن يستند إلى مبادئ الإنصاف والتضامن والشمولية والمعاملة بالمثل، والمساءلة والشفافية، والاستدامة، والعمل.

وللانتقال من الأقوال إلى الأفعال، يدعو المجلس العالمي لرصد التأهب (المجلس العالمي) إلى اتخاذ إجراءات فورية بشأن الحلول الستة الأكثر أهمية للإصلاح. وهي على النحو التالي:

- تعزيز الحوكمة العالمية؛ واعتماد اتفاق دولي بشأن التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية، وعقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات، إلى جانب أصحاب المصلحة الآخرين، بشأن التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية.
- ترسيخ أسس منظمة الصحة العالمية القوية والمزودة بقدر أكبر من الموارد والسلطة والخاضعة للمزيد من المساءلة.
- إنشاء نظام مرن للطوارئ الصحية يمكنه تحقيق الإنصاف من خلال تبادل أفضل للمعلومات وآلية شاملة للبحث والتطوير، والإتاحة المنصفة للمنافع المشتركة.
- إنشاء آلية تمويل جماعية لأنشطة التأهب من أجل ضمان تمويل أكثر استدامة ومرونة وأكبر قابلية للتنبؤ به وتكييفه.
- تمكين المجتمعات المحلية وضمان مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- تعزيز الرصد المستقل والمساءلة المتبادلة.

إذا كان العام الأول من جائحة كوفيد-19 قد شهد إخفاقاً جماعياً في أخذ التأهب على محمل الجد، والتصرف بسرعة على أساس العلم، فقد اتسم العام الثاني منها بتفاوتات عميقة وعدم فهم القادة للترابط القائم بيننا والتصرف وفقاً لذلك.

وقد أصبح العالم أكثر ترابطاً من أي وقت مضى. ويجب أن يجسّد نظامنا الإيكولوجي للطوارئ الصحية هذا الترابط. ويعتمد التأهب على نظام إيكولوجي معقد وديناميي يمتد عبر مختلف البلدان والقطاعات والمؤسسات. وهذا النظام معطل الآن، مما يجعل العالم معرضاً بشدة لطائفة من التهديدات المحدقة بالصحة والتي تتزايد بوتيرة تفوق قدرتنا على درئها.

وبمقدورنا إصلاح هذا الوضع، ولكن يتعين علينا أن نتحرك الآن. وفي هذا التقرير، يضع المجلس العالمي خطة عمل، يشمل ستة حلول أساسية لبناء عالم أكثر أماناً. وسيتطلب ذلك اتخاذ إجراءات جريئة ومتضافرة وجماعية.

عالم متصدع

لا يزال العالم، الذي شتّته تنامي النزعة القومية والتوترات الجيوسياسية والتفاوتات الصارخة، يكافح من أجل التخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19 بعد مرور عامين تقريباً على اندلاعها. وقد كشفت هذه الجائحة النقاب عن عالم متصدع يتسم بعدم الإنصاف وانعدام المساءلة والانقسام.

عدم الإنصاف: تزداد شقة التباعد بين عالم "من يملكون" وعالم "من لا يملكون". وتتحدد إمكانية الحصول على اللقاحات والعلاجات حسب الجنسية والمكانة في المجتمع، وليس حسب الحاجة أو معيار الإنصاف. وتعاني البلدان والمجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة أكثر من غيرها من فقدان الوظائف، وإغلاق المدارس، وقصور سلاسل الإمدادات. وستكون وتيرة تعافيها أبطأ. وقد أخفقت الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحسين مستوى الإنصاف في تحقيق أهدافها، حيث يظل التضامن العالمي مجرد شعار، في ظل العدد القليل من الإجراءات المجدية التي ترمي إلى تجسيده.

انعدام المساءلة: في سياق التأهب لحالات الطوارئ الصحية والاستجابة لها، يدلي القادة ببيانات ويبدون الالتزامات بالاتفاقات الدولية ولكنهم لا يتابعون تنفيذها. وقد أخفقت البلدان في ضمان حصول منظمة الصحة العالمية على التمويل الكافي والمستدام والقابل للتنبؤ به لتمكينها من أن تكون منظمة قوية ومستقلة. ويفتقر العالم إلى آليات فعالة لضمان المساءلة.

الانقسام: ظهرت جائحة كوفيد-19 في عالم مستقطب يتسم بتزايد النزعة القومية وانعدام الثقة وعدم المساواة، فأسهمت في تسريع هذه الاتجاهات لا غير. والأسوأ هو أن العمليات الجارية حالياً لإصلاح النظام الإيكولوجي للطوارئ الصحية قد لا تؤدي سوى لإدامة هذا التشتت، في حين أن العمل الجماعي هو الحل اللازم لاحتواء الجائحة والتأهب للجائحة التي تليها.

نحو عالم متأهب

ما لم نتمكن من مواجهة هذه الاتجاهات الهدامة، فمن غير المرجح أن يكون تصدينا للجائحة القادمة أفضل بكثير مما يحدث اليوم. وأمامنا فرصة ضئيلة قبل أن يتحول الاهتمام صوب مسائل أخرى. ويدعو المجلس العالمي إلى تجديد العقد الاجتماعي العالمي وخطة العمل من أجل المساعدة في بناء عالم متأهب.

عقد اجتماعي عالمي

نحن بحاجة إلى وضع عقد اجتماعي عالمي مكرس للطوارئ الصحية وينفذ بشكل جماعي، عبر مختلف البلدان والقطاعات والمجتمعات المحلية، وعلى أساس الاعتراف بعالمنا المشترك، ومخاطرنا المشتركة، ومسؤولياتنا المشتركة. وسيتطلب ذلك التزامات ومساءلة متبادلة من جانب جميع الأطراف الفاعلة: البلدان، والنظام المتعدد الأطراف، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأفراد. ويجب أن يستند التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية إلى هذا العقد الذي يعزز مبادئ الإنصاف، والتضامن، والشمولية والمعاملة بالمثل، والمساءلة والشفافية، والاستدامة، والعمل.

خطة عمل لعالم متأهب

أُجريت العديد من التقييمات على مر السنين، وأفضت إلى صدور مئات التوصيات التي خلصت إلى استنتاجات مماثلة. وعوض أن يضيف المجلس العالمي المزيد من التوصيات إلى تلك القائمة، فهو يمنح الأولوية لهذه الحلول الستة التي سيكون لها أكبر الأثر في بناء عالم أكثر أماناً.

1. تعزيز الحوكمة العالمية؛ واعتماد اتفاق دولي بشأن التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية، وعقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات، إلى جانب أصحاب المصلحة الآخرين، بشأن التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية.

من شأن اعتماد إطار قوي ومتماسك، ومدعوم بالتزام سياسي مستدام رفيع المستوى وتعهدات ملزمة قانوناً، أن يوفر التوجيه والتنسيق والإشراف والمساءلة.

وينبغي **للدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية** أن تعتمد اتفاقاً دولياً بشأن التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية.

وينبغي **للدول الأعضاء في الأمم المتحدة** أن تعقد قمة لرؤساء الدول والحكومات، إلى جانب أصحاب المصلحة الآخرين، بشأن التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية.

2. ترسيخ أسس منظمة الصحة العالمية القوية والمزودة بقدر أكبر من الموارد والسلطة والخاضعة للمزيد من المساءلة.

منظمة الصحة العالمية هي المنظمة الوحيدة التي لها الولاية والشرعية اللازمتين لقيادة أنشطة التأهب للطوارئ الصحية والاستجابة لها على الصعيد العالمي. ومع ذلك، فهي تفتقر إلى الموارد والسلطة الضروريتين لأداء هذه المهمة البالغة الأهمية.

وينبغي **للدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية** أن تنشئ لجنة دائمة معنية بالطوارئ الصحية تحت إشراف المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية وأن تستكمل المناقشات المتعلقة بسبل الحصول على تمويل مستدام للمنظمة، بوسائل منها إحداث زيادة كبيرة في الاشتراكات المقررة.

3. إنشاء نظام مرن للطوارئ الصحية يمكنه تحقيق الإنصاف من خلال تبادل أفضل للمعلومات وآلية شاملة للبحث والتطوير، والإتاحة المنصفة للمنافع المشتركة.

كشفت جائحة كوفيد-19 عن وجود ثغرات كبيرة في قدرات الترصد والاستجابة على نطاق العالم، وكذلك في القدرة على إنتاج التدابير المضادة الطبية وتطويرها ونشرها بطريقة عادلة. ويجب أن تصمم النظم على نحو يتّسم بالإنصاف، وسرعة الأداء، والقدرة على التكيف.

وينبغي **لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة**، بوصفها منظمات المجموعة الثلاثية+، أن تضع منصة للترصّد في الوقت الحقيقي وفقاً لنهج الصحة الواحدة، مقترنةً بآليات لتبادل البيانات والعينات إلى جانب تقاسم المنافع على النحو الملائم، بما في ذلك بناء القدرات والتدريب ونقل المعارف والتكنولوجيا.

وينبغي **للدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية، بالتشاور مع الشركاء في مبادرة مسرّع الإتاحة وأصحاب المصلحة الآخرين**، أن تنشئ هيكلاً دائماً لدعم تطوير التدابير الطبية المضادة وإنتاجها وشرائها وإتاحتها المنصفة لحالات الطوارئ الصحية.

4. إنشاء آلية تمويل جماعية لأنشطة التأهب من أجل ضمان تمويل أكثر استدامة ومرونة وأكبر قابلية للتنبؤ به وتكييفه.

لاستكمال التمويل المستند إلى المساعدات الإنمائية، يتطلب التمويل الدولي لعمليات التأهب والاستجابة نهجاً جديداً يقوم على تقاسم الأعباء.

وينبغي إنشاء آلية تمويل جماعي جديدة ضمن مجموعة البنك الدولي في شكل صندوق وساطة مالية خاضع للإدارة. وينبغي أن تعتمد هذه الآلية الجديدة على نظام للاشتراكات المقررة وفقاً لصيغة تقوم على الإنصاف والقدرة على الدفع، وتستكملها المساعدة الإنمائية الرسمية.

5. تمكين المجتمعات المحلية وضمان مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص.

يتطلب هيكل التأهب لمواجهة الجوائح **تركيزاً مجتمعياً أقوى** يترافق مع اعتماد نهج للتوعية وعاملين صحيين مجتمعيين يركزون على الرعاية الصحية الأولية والاستجابة المجتمعية.

ويجب أن تتضمن **هياكل القيادة والحوكمة المتعلقة بالتأهب** وسائل فعالة لتعزيز الشمولية والشفافية والمشاركة النشطة للمجتمعات المحلية وقطاعات الصحة الواحدة وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، فضلاً عن إشراك جميع البلدان، وليس مجموعة من الدول القوية فحسب.

6. تعزيز الرصد المستقل والمساءلة المتبادلة.

يشكل الرصد المستقل عنصراً ضرورياً لتقييم التقدم المحرز في مجال التأهب، وتعلم الدروس وتعميمها، وتحديد الثغرات والأولويات، وتحفيز العمل.

وينبغي **للقادة** تعزيز دور الرصد المستقل في إدارة وتنفيذ عمليات التأهب للطوارئ الصحية والاستجابة لها. وينبغي إدماج الرصد المستقل في الاتفاق الدولي المتعلق بالتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية لدعم المساءلة وآلية التمويل الجماعي.

من الأقوال إلى الأفعال، تحقيق التغيير

يجب ألا يسمح القادة بأن يذهب الزخم الحالي للتغيير أدراج الرياح. وللمضي قدماً، يدعو المجلس العالمي إلى اتخاذ الإجراءات التالية هذا العام:

- تتفق الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية في الدورة الاستثنائية التي تعقدها جمعية الصحة العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 على ضرورة اعتماد اتفاق دولي ووضع عملية للمضي قدماً بالمفاوضات. وينبغي أن تضمن هذه العملية المشاركة الفعالة للقطاعات ذات الصلة وأصحاب المصلحة المعنيين.
- توافق الجمعية العامة للأمم المتحدة على عقد قمة لرؤساء الدول والحكومات، إلى جانب أصحاب المصلحة الآخرين، والشروع في عملية تحضيرية.
- يوافق الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام التابع لمنظمة الصحة العالمية على تحقيق زيادة كبيرة في الاشتراكات المقدرة، من أجل تمويل المهام الأساسية للمنظمة وقدراتها الأساسية تمويلاً كافياً ومستداماً.
- ينبغي أن تختتم سريعاً المناقشات الجارية لإنشاء صندوق وساطة مالية جديد، بالتشاور مع الحكومات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص ومجموعة البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية والوكالات المنفذة وغيرها من الجهات على الصعيدين العالمي والإقليمي.
- ينبغي للدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية، بعد تقييم الدروس المستفادة من استعراض مبادرة مسرّع الإتاحة، أن تضع، بالتشاور مع الشركاء في هذه المبادرة وأصحاب المصلحة الآخرين، اختصاصات لتصميم آلية شاملة للبحث والتطوير والإتاحة المنصفة للمنافع المشتركة. وينبغي أن يشمل ذلك التشاور مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة من المجتمع المدني والقطاع الخاص.

بيانات الاتصال

أمانة مجلس رصد التأهب العالمي
لدى منظمة الصحة العالمية
Avenue Appia ,20
Geneva 27 | Switzerland 1211
gpmbsecretariat@who.int | https://www.gpmb.org/

© منظمة الصحة العالمية
(بصفتها المنظمة المضيفة للمجلس
العالمي لرصد التأهب) ، 2021
بعض الحقوق محفوظة. هذا العمل
متاح بموجب الترخيص CC BY- NC-SA 3.0 IGO.